المركز الدولي للعدالة الانتقالية

ملخَّص تنّفيذيّ

تعزيز حقوق الضحايا وإعادة بناء مجتمعات عادِلة

استراتيجيات محليّة لتحقيق جبر الضّرر في إطار التّنمية المستدامة

تشرين الثانى/نوفمبر 2023

ICTJ عدالة حقيقة كرامة

صورة الغلاف: إحدى النساء من مجموعة الكانيلينغ وهي تغنّي للمطالبة بجبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في غامبيا خلال مهرجان من تنظيم المركز الدولي للعدالة الانتقالية للاحتفاء بالنساء ودورهنّ في عملية العدالة الانتقالية في البلد في مدينة باس في شهر كانون الأول/ديسمبر 2022. الكانيلينغ هُنّ نساء مهمّشات اجتماعيًا في غامبيا، يلجأنَ إلى الموسيقى والأغنيات للتعبير عن رسائل السلام والمقاومة، والمطالبة باحترام حقوق الإنسان، وانتقاد أوجه الخلل والقصور في المجتمع. (لوم باسيانس/المركز الدولي للعدالة الانتقالية)

ملخَّص تنّفيذيّ

تعزيز حقوق الضحايا وإعادة بناء مجتمعات عادِلة

استراتيجيات محليّة لتحقيق جبر الضّرر في إطار التّنمية المستدامة

تشرين الثانى/نوفمبر 2023

ICTJ
عدالة
حقيقة
كرامة

شكر وتقدير

يتوجّه المركز الدولي للعدالة الانتقالية بالشكر الجزيل إلى جميع الأفراد الذين شاركوا وقتهم وخبراتهم ووجهات نظرهم خلال إجراء الأبحاث في سياق إعداد هذه الدراسة، وبينهم الكثير من الناجين وأفراد أسرهم، ومجتمعهم، والصحافيّين، والقضاة، والجهات الفاعلة في مجالَيْ التنمية والمجتمع المدني.
يستعرض هذا التقرير المساهمات والنتائج والتوصيات التي جُمعت على مرّ سنتَيْن في أربع دول، وهي كولومبيا وغامبيا وتونس وأوغندا. ونأمل أن يساهم هذا البحث مساهمةً مُجديةً في تعزيز وصول الضحايا إلى جبر الضّرر وأن يقدِّم أفكارًا وموارِدَ مُلهِمَة للمسؤولين عن تصميم سياسات جبر الضّرر والتّنمية أو تنفيذها، وذلكَ بغيةَ معالجة الأضرار الّتي يُعانيها النّاجون وأسرهم ومجتمعاتهم.

ونودّ أيضًا التّعبير عن امتناننا إلى شركائنا في غامبيا، وهم: منظمة الاهتمام بشؤون الشّابّات (Think Young Women)، والجمعية النسائية لتمكين الضحايا (Women's Association for Victims' Empowerment) وأعضاء التحالف المعنيّ بجبر الضّرر والنوع الاجتماعي (Coalition on Reparations and Gender) (وهُم فانتاكا (Fantanka)، ومركز الضحايا (Victims Center)، والشّبكة الأفريقيّة المناهضة للإعدام خارج القانون والإخفاء القسري (ANEKED)، ومنظمة وطننا صوتنا (Our Nation Our Voice)).

وفي تونس، نخصّ بالشكر المنصّة التونسية للبدائل، وجمعية صوت حوّاء، ومنظمة المرأة العربية، والمنظمة الدولية للقيادات الشبابية، وحراك الكامور، والاتحاد العام التونسي للشغل، والمفوضين السابقين وموظفي هيئة الحقيقة والكرامة، والضاوي موسى (إذاعة تطاوين)، والمسؤولين الحكوميّين الذين شاركوناالاستراتيجيات والخبرات، ومنهم مصالح المكلّف العام بنزاعات الدّولة.

وفي أوغندا، نتوجّه بالشكر إلى كلّ من واتييه كي جين، وشبكة النساء للمناصرة (Women's Advocacy Network)، ومنظمة رؤية المرأة الذّهبيّة (Golden Women's Vision Uganda)، ومشروع العدالة والمصالحة (Justice and Reconciliation Project)، ومنظمة نساء غولو للتنمية الاقتصادية والعولمة (Gulu Women's Economic Development and Globalisation)، وشبكة ضحايا الحرب والأطفال (War Victims and Children's Networking)، ومنظّمة مشروع قانون اللاجئين (Refugee Law Project). ونشكر كذلك القادة الدّينيين، وممثّلي مؤسسة كير كوارو أتشولي (Ker Kwaro Acholi)، وأعضاء الحكومات المحليّة، ومسؤولي التنمية الذين شاركونا الاستراتيجيات والخبرات.

ويعبّر المركز الدولي للعدالة الانتقالية عن امتنانه للدعم السخيّ من صندوق "ويلسبرينغ" الخيري (Wellspring Philanthropic Fund) لإجراء الأبحاث التي يستند إليها هذا التقرير.

المساهمون

هذا التقرير نتاجُ جهودٍ تعاوُنية بين المكاتب القُطرية للمركز الدولي للعدالة الانتقالية في كلٍّ من غامبيا وأوغندا وتونس وكولومبيا ومقرّ المركز الرئيس في نيويورك. أمّا الأفراد المساهمون في هذا التّقرير فهُم: ديدييه غباري وتوتي نيانغ من غامبيا؛ وماريان أكومو وسارة كاساندي ودانييلا دياز فيلاميل من أوغندا؛ وسلوى القنطري من تونس؛ وفيرونيكا هولكر وماريا كاميلا مورينو من كولومبيا؛ وروبن كارانزا وروجيه دوتي وإيما ميريت-كونيو وكيلي مادِل وإيلينا نوتون من نيويورك.

نبذة عن المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة

يعمل المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة، عابرًا المجتمعات ومتخطّيًا الحدود، من أجل التّصدّي لأسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعالجة عواقبها. فنحن نؤكد على كرامة الضحايا ونكافح الإفلات من العقاب ونعزّز المؤسسات المُتجاوبة في المجتمعات الخارجة في من أنظمة الحكم القمعية أو النزاعات المسلّحة، وكذلك في المجتمعات الديمقراطية حيث لا تزال التظلّمات والانتهاكات النظامية التاريخية تنتظر الحل. ويتطلّع المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة إلى عالمٍ تحطِّم فيه المجتمعات حلقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترسي أُسسَ السّلام والعدالة والإدماج. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.ictj.org/ar**

© 2023 المركز الدوليّ للعدالة الانتقالية. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو وسيلة، أكان ذلك إلكترونياً أم ميكانيكياً، أو بواسطة التصوير الضوئي، أو التسجيل، أو غير ذلك، من دون نسب الجزء إلى مصدره بالكامل.

الملخَّص التّنفيذيّ

لكي تتمكّن المجتمعات الّتي شهدت نزاعًا أو قمعًا عنيفًا من المضيّ قدمًا، لا بدّ لها من معالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان الفادحة والواسعة النطاق، بما في ذلك الأضرار، والخسائر، وأشكال التّهميش الّتي يتعرّض لها الضحايا والجماعات المتضرّرة. فَيمكن لهذا الإرث أن يشكّل أو يفرض عراقيل ملحوظة وطويلة الأمد تحول دون تحقيق الرّفاه الفردي والجماعي. وفي سياقات مشابهة، غالبًا ما تتعامل المجتمعات مع هذا الإرث بواسطة مجموعةٍ من تدابير العدالة الانتقالية التي تسعى إلى تحقيق التّكامل أو التّشابك بينَ أهداف الاعتراف بالضّحايا وجبر الضّرر والمُحاسبة والوقاية.

إنَّ جبر ضررِ ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تعويضًا عن الأذى الّذي عانُوه، يُشكّلُ واجبًا يقع على عاتق الحكومات الّتي سبّبت هذه الانتهاكات أو فشلت في منعها.[1] ويهدف جبر الضّرر إلى الاعتراف بالضّحايا، وجبر الأذى اللّاحق بهم، والتّأكيد على أنّهم أصحاب حقوقٍ، والتّخفيف من احتمال تكرار هذه الانتهاكات. ويمكنُ برامج جبر الضرر أن تقدّم الدّعمَيْن الماديّ والرّمزيّ على المُستويَيْن الفرديّ وجماعيّ. هذا ويُمكن تدابير العدالة التّكامليّة، مثل المحاسبة الجنائية والإصلاح، أن تتضمّن عناصرَ جابرة للضرر أيضًا.

إنَّ تدابير العدالة الانتقالية، ومنها، مثلًا برامج جبر الضّرر، من خلالِ استجابتها المباشرة للضّرر اللّاحق بالضّحايا، إنّما تعملُ على إحقاق الحقّ في الانتصاف المُكرَّس في صكوك حقوق الإنسان الدوليّة. ولكنْ، نظرًا إلى أثر هذا الضّرر في الرّفاه بشكلٍ عام، يمكن اعتبار هذه التدابير عنصرًا من عناصر التّنمية المستدامة، الواردة في جدول الأعمال العالمي الرّامي إلى تحسين رفاه الإنسان وإنشاء مجتمعات أكثر مساواةً وسلامًا وعدلًا واشتمالًا. ويمكنُ للعدالة الانتقالية أن تساعدَ في تجاوز العقبات الماثلة أمامَ مسار التنمية، وذلكَ عبر تعزيز قدرة الأشخاص على التصرُّف، وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية، ومعالجة مسبّبات العنف والإقصاء الأساسيّة.[2]

يتضمّن جدول أعمال التنمية المستدامة المتجسّد في أهداف التّنمية المستدامة للعام 2015 نداءً عامًا من أجل العمل واعترافًا بأنّ كلّ دولة تواجه تحدّيات محدّدة. وقد اعتُرِفَ، في معرض السّياسات الدّوليّة، بأنّ تدابير العدالة الانتقالية قد تشكّل آلية لمواءمة التّنمية المستدامة مع السّياقات المحليّة. ويوضّح جبر الضرّر تحديدًا، الذي يشكّل عنصرًا أساسيًا من عناصر العدالة الانتقالية، هذه المساهمة المحتملة توضيحًا جليًّا، ويمكنُ تصميم برامج جبر الضّرر بطريقة تُعزّز مساهماتها في تحقيق التّنمية المستدامة، وذلكَ لناحيَتَيْ العمليات والنتائج.

---

1 انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي"، قرار الجمعية العامة 16 ،A/RES/60/147 كانون الأول/ديسمبر 2005.

2 انظر المنشورات الأحدث: الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16، " نحو تغيير يركز على الضحايا: دمج العدالة الانتقالية في السلام والتنمية المستدامَيْن"، 2023؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية"، القرار A/HRC/51/23، 30 أيلول/سبتمبر 2022؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، فابيان سالفيولي، أهداف التنمية المستدامة والعدالة الانتقالية: عدم ترك أي ضحية خلف الركب"، القرار A/77/162، 14 تموز /يوليو 2022؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية: تقرير مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان"، القرار A/HRC/49/39، 12 كانون الثاني/ يناير 2022؛ الفريق العامل المعني بالعدالة الانتقالية ومقاصد هدف التنمية المستدامة +16، "على أرضٍ صلبة: بناء السلام والتنمية المستدامَيْن في أعقاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان"، 2019.

وبالرّغم من ذلك، نادرًا ما تضع حكومات الدّول المتضرّرة من النزاع والقمع جبرَ الضّرر أو العدالة التعويضية ضمن أولوياتها، في حين تفشل الحكومات التي تطبّق تدابير جبر الضّرر في اعتماد نُهُجٍ تركّز على الضحايا وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي أو في إدراج برامجها في عمليات تغيير أوسع نطاقًا، ما يعني عدم القضاء على مسبّبات التهميش والعنف والإيذاء الأساسية.[3] ومع أنّ السّياسات الدولية قد أقرّت بالدّور الذي تضطلع به العدالة الانتقالية في التّنمية، لم يُفضِ ذلك بعد إلى توفير دعم خارجي يعودُ بالمنفعة الكُبرى على الجهات الفاعلة المحليّة و يدفع جدول الأعمال الخاص بجبر الضّرر قدمًا.

تنظر هذه الّدراسة في جهود الجهات الفاعلة المحلية واستراتيجياتها في شأنِ مناصرة برامج جبر الضّرر والعدالة التعويضية والتأثير فيهما، وتسلّطُ الدّراسة الضوء، كذلكَ الأمر، على أوجه التآزرِ بين هذه المساعي وجهود التنمية المستدامة في أربعة سياقات، وهي غامبيا وأوغندا وتونس وكولومبيا. فلكلٍ من هذه الدّول ظروفها الخاصّة، حيثُ تتفاوتُ في ما بينها تفاوتًا ملحوظًا في التقدُّم المُحرَز، والتحدّيات، والسياقَيْن السّياسي والمؤسّستيّ العامّيْن. ففي غامبيا، أعطت توصيات لجنة الحقيقة والتشريعات المتعلقة بجبر الضّرر الضحايا أملًا في الحصولِ على جبر الضّرر، لكنّهم لا يزالونَ في انتظارِ تنفي برنامج وطنيّ. وفي أوغندا، وضعت الحكومة الإطار القانوني والسياستيّ الخاص بجبر الضّرر، لكن، لم يصدُر أيّ تشريع أو آلية تسمح بتوفير جبر الضّرر، وذلك بسبب الإرادة السياسية المتلكّئة على المستوى الوطني. وفي تونس، أوصت لجنة تقصّي الحقائق بتنفيذ برنامج لجبر الضّرر، لكنَّ الوضع السّياسيّ والاقتصاديّ الحاليّ ينفي احتمالَ أن يتحقّق ذلك في المستقبل القريب. وفي كولومبيا، تمّت الاستفادة من التّحديات الّتي اعترضت تنفيذ عملية جبر الضّرر الإداريّة، وذلك من خلالِ تصميم عقوبات تصالحيّة تشمل مشاريع جابرة للضرر، على الرّغم من عدمِ إقرارِها بموجبِ قرار قضائيّ بعد.

من شأنِ المقارنة بين أهداف الجهات الفاعلة المحلية واستراتيجياتها في هذه السّياقات الأربعة، أن تؤول إلى استخلاص أفكارٍ نيّرة تُفيد العاملين في هذا المجال في تلك الدول وأخرى غيرها. وتتعلّقُ تلك الأفكارُ بما يلي: الطرق المحدّدة الّتي يستطيع جبر الضّرر من خلالها أن يساهم في تعزيز الرّفاه والتّنمية؛ والنُهُج المبتكرة والفعّالة التي تضمنُ حصول الضحايا والجماعات على جبر الضّرر والدّعم؛ ودمج احتياجات الضحايا في صلبِ سياسات التنمية، الّتي يمكن أن توفّر جبر الضّرر عند تحديد أهدافها بوضوح؛ والعناصر التعويضية الكامنة في تدابير المُحاسبة والإصلاح التكامُليّة الّتي تعالج الفساد والتهميش وتوفّر مساراتٍ تؤدي إلى الاعتراف بالضّحايا وتعويضهم.

قد يتمحورُ التّركيز في غامبيا حاليًّا على التّنسيق بين المجتمع المدني والتعامل مع الحكومة؛ أمّا في أوغندا، فَعلى تنظيم المبادرات على مُستوى الجماعات بمشاركة الضحايا والناجين؛ وفي تونس، فَعلى الحاجةِ إلى معالجة التّهَميش القائم على أساس المناطق والتّمييز على أساس النّوع الاجتماعي؛ وفي كولومبيا، فَعلى مشاريع جبر الضّرر الإداريّ والعقوبات التّصالحيّة. ولكنَّ النّظرَ إلى هذه الاستراتيجيّات ضمن إطارٍ تعويضيّ وتنمويّ واسع النطاق، يُبيّن أنّها استراتيجيّاتٌ تكامُليّة من المُرجّح أن تتطوّرَ مع الوقت وأن تستفيدَ من الدّروس التي توفّرها تجارب بلدان أخرى. ويمكن لهذه الاستراتيجيات أيضًا، كلٌ بطريقةٍ مختلفة، أن تضمن مساهمة العدالة التعويضية في التنمية، واضطلاعها بدورٍ مهمّ في جعل التّنمية أكثرَ اشتمالًا واستدامة. وعليه، تقدّم هذه الدراسة مبادئ توجيهية عمليّة واعتبارات سياستيَّة في شأنِ نُهُج تعزيز جبر الضّرر الناجم من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كونَ جبر الضّرر جزءًا لا يتجزّأ من الجهود المجتمعية الأوسع نطاقًا الرّامية إلى تحقيق التّغيير الهادف وطويل الأمد.

3 انظر مثلًا: بابلو دو غريف، دليل جبر الضّرر (The Handbook of Reparations) (أوكسفورد: منشورات جامعة أوكسفورد، 2006)؛ سارة كاساند وايفا كالوايت، "عناصر الجبر الأساسية: توفير الإغاثة المؤقتة للضحايا عبر المساعدة الإنمائية الهادِفة" (Building Blocks for Reparations: Providing Interim Relief to Victims Through Targeted Development Assistance)، المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة، 2020؛ روبن كارانزا وكريستينا كوريا، وايلينا نوتون، "أشكال العدالة: دليل إعداد استمارات طلب جبر الضّرر وعمليات التّسجيل الخاصّة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان" (Forms of Justice: A Guide to Designing Reparations Application Forms and Registration Processes for Victims of Human Rights Violations)، المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة، 2017؛ روبن كارانزا وكريستينا كوريا، وايلينا نوتون، "أكثر من مجرد كلمات: الاعتذار كنوعٍ من الجبر" (More than Words: Apologies as a Form of Reparations)، المركز الدّولي للعدالة الانتقاليّة، 2015.

النتائج

إرث الانتهاكات كعائق أمام التنمية المستدامة: إنّ إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (التي لا تقتصر على انتهاكات الحقوق السياسية والمدنية فحسب، بل تشمل أيضًا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) يعيق بشدّة الرفاه والتنمية المستدامة على الصعيدَيْن الفردي والجماعي. فعلى الصّعيد الفردي، يعاني ضحايا الانتهاكات والناجون منها أضرارًا وخسائر جسدية ونفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية، في حين غالبًا ما تُستهدف المجموعات والجماعات والمناطق بأشكالٍ مختلفة من الدمار والتهميش والإقصاء وتتعرّض للتقسيم والتفكيك الاجتماعي والسياسي. أمّا على المستوى الهيكلي، فيمكن لسلسلةٍ من دوافع العنف والإقصاء أو أسبابهما الجذريّة ومنها الفقر، وعدم المساواة، والأزمات الاقتصادية، والأنظمة الذكورية، والهجرة، وضيق الحيّز المدنيّ، والنّقص في القدرات والنزاهة المؤسّستيّة، وضآلة عمليّات الانتقال السياسيّ والهيكلي من حالات القمع أو النّزاع، أن تفاقِم أشكال الضرر آنفة التّعديد. وتقيّد أسباب العنف والإقصاء الجذريّة هذه نفسها الاستجابات المجتمعية لها، بما في ذلك جبر الضرر للمجموعات المتضرّرة والمُهمَّشة. ومن شأنِ الإخفاق في إعادة النّظر في نماذج التنمية الّتي فاقمت الفقر وانعدام المساواة، وسمحت بتفشّي الفساد، وأشعلت فتيل النزاعات أو العنف السياسي من جهة، واستمرار هذه النماذج بلا حسيب أو رقيب حتى بعد إتمام عمليّة الانتقال من جهة أخرى، أن يجعلا وعود "عدم التكرار" صعبة المنال. وفي هذا الصّدد، توضح أبحاثُ المركز الدولي للعدالة الانتقالية العالميّة وجهوده الميدانية، بما في ذلك النقاشات الدّائرة في ورش العمل التي أُجريت في غامبيا وتونس وأوغندا وكولومبيا، أنّ إرث الانتهاكات الماضية الذي يعيق التنمية المستدامة يشمل سياسات التنمية الجائرة التي وضعها وطبّقها الحكّام المخلوعون أو السابقون.

الجبر كعنصر من عناصر التنمية المستدامة: يمكن لبرامج جبر الضّرر أن تساعد في تذليل العقبات أمام تحقيق الرفاه والتنمية، وذلكَ من خلال اتّخاذها أشكالًا عدّة و تصميمها وتنفيذها بواسطة عمليّات مختلفة. ويتّضح ذلك من خلال الأولويّات التي غالبًا ما يُعرِب عنها الضحايا وتورِدها لجان الحقيقة في توصياتها، وتحوّلها الحكومات إلى برامج جبر ضررٍ إدارية تكون شاملة وتحويلية قدرِ الإمكان. وفي حين أنّ التعويض غالبًا ما يشكّل أولوية بالنسبة إلى الضحايا، فيمكنُ للجبر الماديّ أيضًا أن يتّخذَ أيًّا من الأشكال التالية: خدمات الرعاية الصحية والطبية، والدعم النفسي-الاجتماعي والصحة النفسية، ودعم سُبُل العيش، وفرص العمل، والسكن، والأرض، والتعليم، والنقل العام. ويمكن أن يتمثّل جبر الضّرر الجماعي للجماعات والمناطق المتضرّرة في تشييد البنى التحتية وإعادة الإعمار، وبناء المستشفيات والعيادات، والمدارس، وتنفيذ البرامج البيئية، وغيرها من مشاريع التّنمية المجتمعيّة. أمّا جبر الضّرر الرّمزي فيشمل الاعتذارات وتخليد الذكرى. ويمكن لبرامج جبر الضّرر أن تساهم في صقل القدرة على التصرُّف وفي التمكين والتوعية بالحقوق، وذلكَ بقدرِ ما تكون هذه البرامج تشاركيّة واستشاريّة وسهلة المنال. فمن التحدّيات التي تواجه برامج جبر الضّرر، قلّة اشتِمالِها الجميع، والأهمّ من ذلك، عدم تنفيذها.

العمل الجماعي بين الضحايا والنّاجين والمجتمع المدني: يشكّل العمل الجماعيّ استراتيجيّة أساسية للمناصرة في سبيل تفعيل برامج جبر الضّرر الّتي تستجيب لاحتياجات الضّحايا وتخفّف من معوّقات التّنمية النّاجمة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك في سياق جبر الضّرر الضّحايا والنّاجين أنفسهم والممثّلين عنهم في المجموعات والشّبكات الخاصّة بالضحايا وغيرها من منظمات المجتمع المدني. ومن شأن العمل الجماعي الفاعِل أن يشكّل عنصرًا من عناصر التّنمية المستدامة، نظرًا إلى دوره في صقلِ القدرة على التصرُّف والتّمكين والاشتمال والتماسك الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، عندما تُشكّلُ التّحالفات والائتلافات بين الجهات الفاعلة في مختلف مجالات المجتمع المدني، يُمكن للعمل الجماعيّ أن يزيد من أرجحية مساهمة برامج جبر الضّرر في تغيير هياكل التّهميش الدّفينة.

التواصل المباشر مع الحكومة: في حين يشكّل العمل الجماعي بين الضحايا والمجتمع المدني عنصرًا من عناصر التنمية المستدامة، غالبًا ما تشمل الاستراتيجيات الرّامية إلى تفعيل برامج جبر الضّرر التّواصلَ المباشرَ مع المؤسّسات الحكومية المعنية. وينطبقُ ذلكَ على استراتيجيّات المناصرة، والضّغط، وجمع صفوف الضّحايا وأفراد الجماعات ومُتّخذي القرارات، وحشد الضّحايا وتدريبهم على الاضطلاع بدورٍ قياديّ في هذه

العملية، بالإضافة إلى توعية المشرّعين وصانعي السياسات. ولا تقتصر الجهات المُستهدَفة بهذا العملِ على الهيئات المسؤولة عن صياغة سياسات العدالة الانتقالية، مثل وزارة العدل، فحسب، بل تشملُ أيضًا مجموعة من الوزارات والدوائر الأخرى المعنيّة بتوفير جبر ضررٍ شاملٍ، ومنها وزارات المالية والرفاه والأرض والصحة والتعليم، والهيئات التشريعية، مثل مجالس النوابِ، ومجالس الحكومات المحلية، والمجالس الوطنية.

الدعم المباشر للضحايا والجماعات المتضرّرة: في السّياقات التي لم تُنفَّذ فيها برامج جبر الضّرر، وخصوصًا تلك التي لا يُتوقَّع تنفيذ برامج من هذا النوع فيها قريبًا، يُمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تتدخّل، فتعمل خارج إطار برنامج جبر الضّرر على تقديم الدعم المباشر للضحايا والجماعات المتضرّرة عبر شتّى الطرق، بما في ذلك المساعدة في مجالات التشافي الجماعي، وتتبُّع الأطفال (لمّ شمل الأطفال المولودين خلال الحرب بأسرة والدهم أو عشيرتهم)، والدّعم المالي، وسُبُل العيش، والسكن، والأرض، والتعليم، والرعاية الطبية، والدعم النفسي-الاجتماعي، والتدريب على المهارات، والمساعدة القانونية، وإعادة الإدماج في المُجتمع، وهي كلّها مجالات لها تأثيرٌ مباشر على التنمية. وقد ثبُت أنّ هذا النوع من الدّعم يحظى بأهمّية كبرى بالنسبة إلى مجموعات محدّدة تواجه عقبات اجتماعية، مثل النّاشطين الشباب وأولئك الذين تعرّضوا لعنفٍ جنسي وقائم على النّوع الاجتماعي والأطفال المولودين خلال الحرب. ونظرًا إلى أنَّ مُنطلقَ هذا النوع من المبادرات هو المجتمع، حيث قد تسود النُظُم والآراء الذكورية، يُمكنُ أن تقتضي الحاجة بذلَ جهودٍ توعوية لهذا المجتمع من أجل التّخفيف من الوصمة اللّصيقة بالمشاركة. وفي حين أنّ هذا النّوع من الدّعم يساعدُ في سدّ الفجوة التي يخلّفها غياب برنامج جبر الضّرر وبرامج التنمية غير الملائمة إلى حدٍّ ما، فهو لا يشمل اعتراف الدولة بالأخطاء المُرتكبة، وبالتالي لا يحقّق موجب جبر الضّرر. وعلى الرّغم من أنَّ هذا الدّعم يقدّم دروسًا قيّمة لبرامج جبر الضّرر المستقبلية، فهو، على عكسِها، لا يُعيد للضحايا كرامتهم أو يساعد في إعادة بناء علاقاتهم ضمنَ المجتمع.

سياسات التنمية المراعية للضّحايا: تتمثّل استراتيجيةٌ أخرى يمكن تنفيذها خارج إطار برامج جبر الضّرر في المناصرة في سبيل إقرار سياسات وبرامج تنموية تتوجّه أكثر نحوَ تلبية احتياجات الضحايا والجماعات المتضرّرة على الصعيدَيْن الوطنيّ والمحلّيّ. ففي أغلب الحالات، تشملُ الأولويات التنموية الّتي تحدّدها الحكومة خلال المراحل الانتقالية إعادة بناء البنى التحتية وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكلٍ عام، من دون معالجة وتذليل العراقيل المحدّدة الّتي تنجمُ مِن العنف والقمع وتمنع الضحايا والجماعات من التمتُّع بالرّفاه. ومع ذلك، قد تبرز فُرصٌ لتحقيق التآزُر بين هذَيْن الهدفين، ومنها، على سبيل الذّكر، خطط التّنمية في مجالات معيّنة مثل الحدّ من الفقر، والأرض، والتعليم، والصّحة التي من شأنها أن تيسّر أو تعزّز عناصر التّفعيل والتّأثير والاعتراف في برامج جبر الضّرر. هذا ويُمكن البرامج التنمويّة أن تولِي الضّحايا والجماعات المتضرّرة الأولويّة، فتلبّي احتياجاتهم وربما توفّر "مداميك" جبر الضّرر في المستقبل. ويبدو أنّ جهود المناصرة من هذا النوع لا تُستغلّ بما فيه الكفاية، لأنّ الضحايا والمجتمع المدني لا ينظرون إلى برامج التنمية من هذه الزاوية، بينما تتجاهل الحكومات في أغلب الأحيان الإمكانات التعويضية لهذه البرامج. ولكنْ، تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ ذلكَ قد تسبّب أيضًا في الخلط بين جبر الضّرر والتنمية.

التحدّيات التشغيلية: في السّياقات الصّعبة الّتي تلي فترات النزاع العنيف والقمع، يواجه المجتمع المدني سلسلة من التحدّيات الكُبرَى التي تعيق توظيف جهوده في مجال المطالبة ببرامج جبر الضّرر وصياغتها، وتقديم الدّعم المباشر للضحايا، وتعزيز محورة السّياسات التنموية حولهم. وتشملُ تلك التحديات محدودية البيانات حولَ الضحايا والأضرار التي تكبدّوها واحتياجاتهم، وهذا ما من شأنِه أن يحدَّ من فعالية جبر الضّرر ونطاقه. ويشكّل غياب التّنسيق بين منظمات المجتمع المدني تحدّيًا آخر ناجمًا من القدرات والخبرات المحدودة في مجال المشاركة المدنيّة، وخاصّةً إذا كانت المنظّمات، المختلفة مجالاً وأهدافًا، تتنافس في ما بينها للحصول على الدّعم والفرص. وقد يُفاقِم غياب التنسيق بين مؤسّسات الحكومة هذه المشكلة، مِمّا يقلّل أثر التّواصل المباشر مع الحكومة. إضافةً إلى ذلك، تواجه الجهات الفاعلة، وخصوصًا الشّعبية منها، صعوباتٍ في الحصول على التّمويل نتيجة القدرات المحدودة، والمعوّقات الإجرائية، وعدم تقاطع أولويّاتها وأولويّات الجهات المانحة. وأخيرًا، غالبًا ما يقوّض كلٌّ من القيود والخوف من العمليات الانتقامية والتدخّل الحكومي، الحيّزَ المدنِيَّ، وهذا ما يؤكّد الحاجة إلى إصلاحاتٍ أوسع نطاقًا.

المحاسبة وجبر الضّرر: تشمل المحاسبة، في معناها الواسع، عنصرًا من عناصر جبر الضّرر، وهذا ما يسمحُ، إذًا، ببناء روابط مباشرة بين عمليات العدالة الجنائية وجبر الضّرر، ثمّ التّنمية. فعندما تكون عمليات المحاسبة الجنائية تشاركيّة ويسهل الوصول إليها، إنّما تكمّل برامج جبر الضّرر، وذلكَ عبرَ صقل قدرة الضحايا والجماعات على التصرُّف وعبرَ إصدار أحكام قضائية تمنح الضّحايا جبرَ الضّرر على شكل تعويض عن فقدان الملكية أو الموارد الطبيعيّة على سبيل المثال، أو تفرض عقوبات تصالحية على الجُناة. وفي إطار إجراءات العدالة الجنائيّة، يمكن أن تؤدّي الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دورًا من خلالِ تقديم المساعدة القانونية والدعم النفسي-الاجتماعي الّذي يُعدّ مهمًّا للغاية في حالات العنف الجنسيّ والقائم على النّوع الاجتماعيّ، وذلكَ بسببِ الوصمة الّتي ترافق هذا النوع من العنف. أمّا على المستوى غير الرّسميّ، فَيمكنُ لعمليات التّوثيق وسرد القصص الّتي يقودُها الضّحايا أن تحسّنَ قدرتهم على التصرُّف وأن توفّر موادّ قد تُستخدم في عمليات التّحقيق الجنائية المحتملة في المستقبل. وفي بعض السّياقات، الرّيفية منها تحديدًا، يتّخذ عنصرا الاعتراف وجبر الضّرر في عمليات العدالة والمصالحة التقليدية شكل الحوار والعادات والتّقاليد. وعلى الرّغم من أنّ هذه العمليّات قد تفرضُ بعض التحدّيات المرتبطة بالنّوع الاجتماعي والشباب والنزاع المجتمعي، فإنّ مساهماتها المحتملة في مجالاتٍ عدّة، مثل إعادة دمج المحاربين السّابقين والوصول إلى الأراضي، توضِح ارتباطها الوثيق بعمليّات التّنمية. ويمكن لجهود المحاسبة الآيلة إلى معالجة الفساد والجرائم الاقتصادية أن تكونَ جابرة للضرر أيضًا، وذلكَ من خلال إمكانية تأمينها الأموال عبر استرجاع الأصول وفضح النُظُم الاقتصاديّة الإقصائيّة. لكن، قلّما تُفضي هذه الجهود إلى منافع ملموسة على أرض الواقع، ويعود السّبب في ذلك جزئيًا إلى أنّها لا تقترنُ بعمليّة انتقالٍ سياسيّ وتغيير نظاميّ كافيَة. وأخيرًا، تبُيّن العقوبات المفروضة على الجناة في إطار نموذج العدالة التّصالحيّة أنّه يمكن الجمع بين الجزاء وجبر الضّرر والتّنمية، سواء على مستوى التّصميم أو في الحالات المُثلى، على مستوى الممارسة العمليّة أيضًا.

التآزر بين الإصلاح والجبر: من المُرجَّح أن يكون الأثر التعويضي والتّحويلي لجبر الضّرر والعدالة التعويضية محدودًا إذا لم يتم إدراجهما ضمن إجراءاتٍ إصلاحية تمتد على نطاقٍ أوسع وتسعى إلى: منع تكرار الانتهاكات والتّهميش، وتفكيك النُظُم الإقصائية والفاسدة، وبناء مجتمعاتٍ أكثر عدلًا واشتمالًا. وقد تشملُ هذه الإجراءات الإصلاح الدستوري، الّذي يمكن أن يضع أطرًا قانونية وإدارية أكثر شمولًا؛ وإصلاح القطاع الأمني، الّذي غالبًا ما يُعتبر عنصرًا رئيسًا للتّنمية، كونه يحوي عناصرَ مهمّة للمحاسبة وجبر الضّرر؛ والإصلاح المؤسّستيّ في مجموعةٍ من القطاعات، ومنها النُظُم القضائية والرعاية الصحية والتعليم الّتي تؤثّر بشكلٍ ملحوظ في الوصول إلى العدالة والتمتُّع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن المهم كذلك عدم تجاهل العنصر العابر للحدود للنُظُم الإقصائيّة والمسيئة، بما في ذلك دور المؤسسات المالية الدولية والحكومات المانحة في الحفاظ على نماذج التنمية الجائرة. وأخيرًا، تظهر الحاجة إلى إدراج جبر الضّرر ضمن برنامج إصلاحٍ أوسع نطاقًا في مجالَيْ النّوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسَيْن، ذلكَ أنَّ أشكال العنف والتمييز والتّهميش تتَداخلُ في ما بينها وتستدعي تغييرًا على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي حين تُعدُّ هذه المشاكل الهيكلية مُضنيةً، لجهة نطاقها وتعقيداتها، تقدّم مجالات الإصلاح المحتمل المذكورة فرصًا قيّمة للجهات الفاعلة المحليّة.

التوصيات السياسيّة

- الاعتراف بدور إرث الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات المرتبطة بالعنف والقمع ونماذج التنمية الجائرة، المتمثّل في فرض عقباتٍ أمام تحقيقِ الرّفاه والتنمية المستدامة للأفراد والجماعات.
- اعتبار جبر ضرر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك جبر ضرر الجماعات المتضرّرة من التّهميش، آليةً من شأنها تخطّي العراقيل الماثلة أمامَ الرّفاه والقدرة على التصرُّف والاشتمال وبالتّالي، اعتباره جزءًا لا يتجزّأ من التّنمية المستدامة.
- دعم العمل الجماعي بين الضحايا والناجين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مختلف القطاعات لزيادة تأثيرهم في تصميم وتنفيذ برامج الدّولة لِجبر الضّرر وفي معالجة الثّغرات في التنسيق.
- تيسير الجهود للربط بين الضحايا والناجين والمجتمع المدني ومختلف الجهات الفاعلة الحكومية المعنية بتفعيل برامج جبر الضّرر الشامل، بما في ذلك زيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكوميّة نفسها.
- دعمِ مبادرات المجتمع المدني والمبادرات الشعبية التي توفّر دعمًا مباشرًا للضحايا والجماعات المتضرّرة، وذلكَ خارج إطار برامج جبر الضّرر الرّسمية، وتسهيل الوصول إلى فرص التمويل.
- تعزيز سياسات وخطط التنمية التي تركّز على الضحايا على المستويات المحلية والوطنية والدولية وتستجيب للاحتياجات والأولويات المحدّدة للضحايا والجماعات المتضرّرة، من دون الخلط بين جبر الضّرر والتّنمية.
- دعم آليات المحاسبة الجنائية التي تتكامل وبرامج جبر الضّرر، وذلكَ عبرَ زيادة محورتها حول الضحايا من خلال العمليات التشاركيّة والسّهل الوصول إليها، وممارسات العدالة غير الرّسميّة والمصالحة، والجهود الرّامية إلى معالجة الفساد والجرائم الاقتصادية واسترجاع الأصول والعقوبات التصالحية.
- تعزيز عمليات الإصلاح الأوسعِ نطاقًا الّتي تزيد أثر جبر الضّرر عبر تفكيك النُظُم المسيئة والإقصائية، وعناصرها العابرة للحدود ضمنًا، وذلكَ بغية دعم الإصلاح الدستوري والمؤسّستي ودفع العدالة والمساواة بين الجنسَيْن قدمًا.

Wellspring Philanthropic Fund
Upholding human dignity | Unlocking human potential

ICTJ
عدالة
حقيقة
كرامة

المركز الدولي للعدالة الإنتقالية
50 برودواي. طابق 23
نيويورك. ن.ي. 10004
www.ictj.org/ar